



الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة A-Rev.2 (198)
29 أبريل 2002
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
عام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

القرار [WG-PS-1]

فريق العمل التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعنى بمسائل القطاع الخاص

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يضع في اعتباره،

- (أ) الرقم 126 (المادة 21) من دستور الاتحاد الذي يشجع على مشاركة الصناعة في تنمية الاتصالات في البلدان النامية؛
- (ب) مقتضيات الخطة الاستراتيجية للاتحاد المتعلقة بقطاع تنمية الاتصالات، فيما يتعلق بتشجيع ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة والنامية والتعاون مع القطاع الخاص؛
- (ج) تقرير الفريق الفرعي التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعنى بمسائل القطاع الخاص، المقدم إلى الفريق الاستشاري، الذي يذكر فيه الأعمال والإنجازات التي قام بها في السنوات الأربع الماضية، وهو التقرير الذي أحيل إلى هذا المؤتمر؛
- (د) أن من مصلحة الاتحاد تعزيز مشاركة أعضاء القطاعات في أنشطته؛
- (هـ) أن أعضاء القطاعات يقدمون الدعم المهني والخبرة المهنية لمكتب تنمية الاتصالات، علاوة على تقديم مساهماتهم المالية لقطاعات الاتحاد الثلاثة،

واعترافاً منه

- (أ) بالتطورات السريعة في بيئة الاتصالات؛
- (ب) بالدور الحاسم الذي يؤديه أعضاء القطاع والمتسببون الذين يواجهون تحديات كبيرة حيث تكون الحاجة ماسة إلى تنمية الاتصالات؛
- (ج) بالتقدم الذي تحقق بفضل مبادرات المكتب، مثل الاجتماعات المعنية بالشراكة والحلقات الدراسية التي ساهمت في تعزيز التعاون مع القطاع الخاص؛
- (د) أن الفريق الفرعي التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعنى بمسائل القطاع الخاص قد يسرّ الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإدماج اعتبارات القطاع الخاص في برامج وأنشطة قطاع التنمية،

وإذ يلاحظ

- (أ) أن القطاع الخاص يؤدي دوراً متزايداً في بيئة تنافسية جداً في البلدان النامية والبلدان الصناعية على السواء؛
- (ب) أن أعضاء قطاع التنمية والمتسببن من القطاع الخاص يشاركون في الأعمال التي ينجزها قطاع التنمية؛

ج) أن خطة عمل إسطنبول تتضمن عدة برامج عن إنشاء شراكات مع القطاع الخاص من أجل التنمية؛

يقرر

- 1 تغيير اسم الفريق الفرعي التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعني بمسائل القطاع الخاص، ليصبح "فريق العمل التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات المعنى بمسائل القطاع الخاص" لكي تكون أهمية أعماله موضع فهم أفضل؛
- 2 أن يقوم فريق العمل التابع للفريق الاستشاري والمعنى بمسائل القطاع الخاص بأعماله وفق اختصاصاته المحددة في الملحق 1، للتأكد من معالجة مسائل القطاع الخاص في تنمية الاتصالات التي تهم الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمتسبين؛
- 3 ضرورة قيام مكتب التنمية باستعمال الوسائل الالزمة لتشجيع القطاع الخاص على الانضمام إلى أعضاء القطاع وعلى الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً من خلال الشراكة مع كيانات الاتصالات في البلدان النامية وخاصة في البلدان الأقل نمواً من أجل المساعدة في سد الفجوة القائمة في النفاذ الشامل والنفاذ إلى المعلومات.

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بالتنسيق مع أعضاء القطاع والمتسبين للمشاركة في تنفيذ خطة عمل إسطنبول تنفيذاً مرضياً

يبحث الدول الأعضاء وأعضاء القطاع

على المشاركة بنشاط في أعمال فريق العمل التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعنى بمسائل القطاع الخاص.

الملحق 1

اختصاصات فريق العمل التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعنى بمسائل القطاع الخاص

- للغرض تعزيز الشراكة في مجال التنمية لصالح البلدان النامية، يرفع فريق العمل التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات تقريراً إلى الفريق الاستشاري، وتشمل اختصاصاته:
- (1) التوصية بالوسائل التي تسمح بالأخذ بالاعتبار المسائل المتعلقة بالقطاع الخاص في وضع استراتيجية قطاع تنمية الاتصالات ووضع برامجه وتنفيذ مشاريعه، لتحقيق هدف عام هو زيادة تبادل الاستجابة لمتطلبات تنمية الاتصالات/وتقنيولوجيا المعلومات.
 - (2) تحديد وسائل تعزيز التعاون والترتيبات بين القطاع الخاص والقطاع العام وكذلك بين كيانات القطاع الخاص في البلدان النامية والبلدان المتقدمة.
 - (3) إسداء المشورة فيما يتعلق بسبيل تعزيز شراكة القطاع الخاص والبحث عن إمكانيات إقامة علاقات اتصال مع القطاع الخاص في البلدان النامية والشركات الصغيرة الكثيرة في البلدان الصناعية التي تجهر أنشطة قطاع تنمية الاتصالات.
 - (4) اقتراح التعديلات المناسبة إدخالها في عمليات قطاع تنمية الاتصالات وممارساته ومشاريعه لتيسير دعم القطاع الخاص وتعاونه ومشاركته.
 - (5) دراسة الوسائل التي تكفل إدراج مشاركة القطاع الخاص المتزايدة في صلب الخطة التشغيلية لقطاع تنمية الاتصالات والدورات التالية لأعمال جان الدراسات.
 - (6) مساعدة الفريق الاستشاري في إعادة تقييمه لشروط مشاركة المتنسبين في أعمال قطاع تنمية الاتصالات.